الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
20 March 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-28492 (A)
0028492

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): في معرض الإبلاغ بشأن الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة، وبالاستعانة برسوم بيانية، قال إن مهمة المنظمة تتمثل في خدمة الدول الأعضاء والبشرية. وقد تغير الطلب على هذه الخدمات خلال السنوات القليلة السابقة، وهي حالة تنعكس في المستويات المتغيرة للأنصبة المقررة. وتجاوز المستوى الإجمالي للأنصبة المقررة ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، وانخفض إلى ما هو أكثر بقليل من بليونين من الدولارات في ١٩٩٨، وهو يرتفع حاليا إلى ٢,٤ بليون دولار في ١٩٩٩ ويتوقع أن يتواصل ارتفاعه ليبلغ ٢,٨ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢ - وبقيت مستويات الأنصبة المقررة للميزانية العادية مستقرة منذ عام ١٩٩٥، وأخذت في الهبوط في السنوات الأخيرة تحت التأثير المتضافر للتدابير الرامية إلى جعل هياكل وأجهزة الأمانة العامة أكثر بساطة واقل ثقلا. وقد خفضت التكاليف الحقيقية بالقدر الكافي لاستيعاب التضخم وتكاليف البعثات الخاصة وخفض القيمة الكلية للميزانية العادية إلى مستوى أصبح الآن أدنى من مستوى عام ١٩٩٤. وسجل هبوط في مستويات الأنصبة المقررة لحفظ السلام التي كانت في ذروتها في ١٩٩٥، فبلغت أدنى مستوى لها في ١٩٩٨ وهو ٩٠٧ ملايين دولار في حين ارتفعت بصورة هامة مستويات الأنصبة المقررة للمحاكم. وبصورة عامة سيحدث تغيير حاد في احتياجات المنظمة من الموارد بنهاية عام ١٩٩٩. وسيحل مكان التخفيضات في الأنصبة المقررة التي تميزت بها الفترة من ١٩٩٥ إلى نهاية ١٩٩٨ ارتفاع لمستويات الموارد اللازمة للسنتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وما بعدهما.

٣ - وفيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة المستخدمة في تقييم الحالة المالية للمنظمة، وهي الأنصبة المقررة غير المدفوعة، والنقد الحاضر، والمبالغ المدين بها للدول الأعضاء، في تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ كان إجمالي الأنصبة المقررة غير المدفوعة يبلغ ٢ ٥١٠ مليون دولار أي أكثر بقدر كبير مما كان عليه قبل سنتين.

٤ - وأوضح وكيل الأمين العام أن التحصيل الفوري للأنصبة المقررة هو الأساس الوطيد لاستقرار المنظمة المالي إذ لا توجد أية حسابات أخرى متاحة لمواصلة أعمال المنظمة أو لإنجاز الولايات التي تعهد بها الدول الأعضاء لها. ولسوء الحظ، فإن سجل المنظمة في مجال التحصيل غير مرضي. فبالرغم من حقيقة أن المساهم الرئيسي قد دفع في ١٩٩٩ اشتراكات بمبلغ ٢٦٤ مليون دولار، فإن حصته من المبالغ الكلية المدين بها للمنظمة كانت تشكل نسبة ٦٥ في المائة في تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وبلغت حصة المساهمين الرئيسيين الآخرين الـ ١٤ نسبة ١٧ في المائة في حين مثلت حصة الدول الأعضاء المتبقية ١٨ في المائة.

٥ - وفي حين أن القيمة المطلقة للأنصبة المقررة غير المحصلة تبعث على القلق في حد ذاتها، فإن الحالة النسبية أسوأ حتى من ذلك. في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، مثلت الأنصبة المقررة غير المحصلة بالقيمة الدولارية ما يقابل ١٢ شهرا تقريبا من الأنصبة المقررة.

٦ - وفيما يتعلق بالأنصبة المقررة للميزانية العادية، كان المساهم الرئيسي في تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مدينا للمنظمة بنسبة ٨١ في المائة من القيمة الإجمالية لتلك الميزانية. كذلك فإن الاشتراكات للميزانية العادية غير المدفوعة من دولتين عضوين أخريين مندرجتين ضمن الـ ١٤

مساهما الرئيسيين التالين كانت لهما مساهمات غير مدفوعة للميزانية العادية بلغت نسبة ٩ في المائة. ومن المتوقع أن تقدم هذه الدول الأعضاء الثلاث مدفوعات إضافية للميزانية العادية بحلول تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومن بين الدول الأعضاء الـ ١٧٠ المتبقية، كان بذمة ٧٨ دولة ١٠ في المائة من مجموع المبالغ غير المحصلة للميزانية العادية.

٧ - ومن الناحية الإيجابية، بلغ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ العدد الكلي للدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها للميزانية العادية بالكامل عن سنة ١٩٩٩ وكل السنوات السابقة ١٠٤ دولة عضوا. ويتوقع أن يتجاوز هذا العدد ١١٧ دولة عضوا بنهاية عام ١٩٩٩.

٨ - أما الأنصبة المقررة غير المحصَّلة لعمليات حفظ السلام فقد ارتفعت قيمتها باطراد منذ عام ١٩٩٠، بالرغم من النقصان الهام منذ ١٩٩٥ في مستوى أنشطة حفظ السلام. ووصل مجموع المبالغ غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى ١ ٨٣١ مليون دولار، كانت نسبة ٦٠ في المائة منها دينا على الولايات المتحدة، و ١١ في المائة على أوكرانيا، و ٦ في المائة على الاتحاد الروسي. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة أن الاتحاد الروسي قد خفض مستوى متأخراته المتصلة بحفظ السلام بنسبة ٨٠ في المائة في خلال الخمس سنوات الأخيرة.

٩ - وارتفع مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحاكم بنسبة ٧٥ في المائة خلال السنتين الأخيرتين، وهذه حالة تثير قلقا متزايدا إذ أن من الأرجح أن ترتفع مستويات الأنصبة المقررة للمحاكم حين يُنظر في الدورة المقبلة للميزانيات.

١٠ - وأوضح وكيل الأمين العام أن الآثار المترتبة على حالة الأنصبة المقررة غير المدفوعة تتمثل في أن حجم تلك الأنصبة يقضي فعليا على الأساس المالي للمنظمة. وأضاف أن نظام الأنصبة المقررة قد وُضع بحيث يتم توفير موارد نقدية في بداية الفترة حين يتعين استخدام تلك الموارد لإنجاز الأنشطة التي صدر تكليف بها. بيد أنه لم يتم توفير قاعدة موارد إلا جزئيا، وبسبب فقدان المرونة المالية يتعرض وجود المنظمة ذاته إلى الخطر. وأضاف أن منظمة هامة عالميا تدار حاليا بدون دعم مالي قابل للتنبؤ به ومضمون من أعضائها، وهذه حقيقة لا يبعث التفكير فيها على الارتياح.

١١ - وفيما يتعلق بحالة النقد الحاضر، قال إن المنظمة بلغت نهاية عام ١٩٩٨ ولديها عجز نقدي بمبلغ ٤٠ مليون دولار في الميزانية العادية. وهذا العجز، مع أنه هام، شكل تحسنا بالمقارنة مع أوجه العجز النقدي المسجلة في نهاية ١٩٩٧ و ١٩٩٦. ومن بين العوامل المؤدية لذلك التحسن مبلغ هام دفعه المساهم الرئيسي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبنهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، سمحت التدفقات النقدية الآتية من دفع الأنصبة المقررة للميزانية العادية عن عام ١٩٩٩ في حينها بتسديد المبالغ المقترضة من حسابات حفظ السلام وبإزالة العجز النقدي للميزانية العادية. بيد أن المنظمة اضطرت من جديد، بحلول شهر تموز/يوليه إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام. واستنادا إلى مناقشات مع عدة دول أعضاء بشأن المستوى والتوقيت المتوقعين لمدفوعاتها للميزانية العادية في أثناء الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يرجَّح أن يكون الرصيد النقدي للميزانية العادية سالبا وأن يكون العجز بمبلغ ٦٠ مليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر و ١٦٢ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر . وبخصوص شهر كانون الأول/ديسمبر ، يوجد سيناريوهان مسقطان مختلفان للحالة في نهاية السنة. وفقا للسيناريو ١ تكون الولايات المتحدة قد دفعت ١٩٧ مليون دولار في نهاية السنة، في حين يفترض في السيناريو ٢ أن تدفع الولايات المتحدة أنصبة مقررة كافية للميزانية

العادية ولحفظ السلام بالإضافة إلى الأموال التي كانت قد رصدتها ثم لم تدفعها حتى الآن لخفض التزاماتها الكلية إلى مستوى مساو لأنصبتها المقررة عن أحدث فترة سنتين، أي ٣٥٠ مليون دولار تقريبا. في إطار السيناريو ١ يكون العجز النقدي للميزانية العادية صغيرا نسبيا، أي ٤٨ مليون دولار تقريبا في حين يكون الرصيد النقدي إيجابيا بمبلغ مليوني دولار في إطار السيناريو ٢. ولاحظ أن النتيجة المترتبة على دفع مبلغ بالحجم المتوخى في إطار السيناريو ٢ هامة. لأول مرة منذ عام ١٩٩٣ ستنتفي الحاجة إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام في نهاية السنة لمقابلة العجز النقدي للميزانية العادية.

١٢ - وفيما يتعلق بالحالة النقدية لحفظ السلام في عام ١٩٩٩، قال إن الأرصدة النقدية ومستوى الأنشطة المتصلة بها ناتجة إلى حد بعيد عن حالة البعثات القائمة التي شكلت معظم أنشطة حفظ السلام في خلال السنة. وأوضح أن الأرصدة النقدية لتلك البعثات، مع الرصيد النقدي للصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، البالغ زهاء ١٠٠ مليون دولار، تمثل كامل الرصيد النقدي الإجمالي لحفظ السلام المتنبأ به لنهاية السنة.

١٣ - ويُتوقع أن تطور الأرصدة النقدية سيُجرى وفقا لنمط يمكن التنبؤ به، مع بلوغ مستويات ذروة لتدفق النقد تبعا لنمط التقسيم النصف سنوي للأنصبة المقررة لبعثات حفظ السلام القائمة. ويتوقع أن يبلغ الرصيد النقدي لحفظ السلام ٧٤٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بالمقارنة مع رصيد بداية السنة البالغ ٧٦٨ مليون دولار. ويعني ذلك أن الأثر المترتب على البعثات الجديدة لن يُشعر به إلا بصورة هامشية إلى غاية اقتراب نهاية السنة. لكن، إذا دفعت الولايات المتحدة متأخرات بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، فإن الرصيد النقدي لحفظ السلام سيرتفع إلى ٨٤٩ مليون دولار وهو أعلى مستوى بلغه منذ وقت طويل.

١٤ - وأشار وكيل الأمين العام إلى أن المنظمة لا يمكن أن تعمل بدون نقد. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الجمعية العامة في ٢٨ تموز/يوليه أنصبة مقررة بمبلغ ١٢٥ مليون دولار لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو لتغطية تكاليف بدء البعثة. بيد أن ٣٠ دولة عضوا فقط قامت بالدفع حتى الآن وبلغ مجموع المدفوعات ٣٥ مليون دولار. وبالتالي فإن إنشاء بعثات جديدة، وإن كان يعني مستويات أعلى لأنشطة حفظ السلام، لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق مستويات أعلى للأرصدة النقدية.

١٥ - وأضاف أن مجموع الأرصدة النقدية للميزانية العادية وحساب حفظ السلام والمحاكم بلغ في نهاية ١٩٩٨ مستوى أعلى مما كان عليه في ١٩٩٧ و ١٩٩٦ . ويعزى تحسن الحالة النقدية الإجمالية إلى زيادة في مدفوعات الولايات المتحدة في نهاية سنة ١٩٩٨. وبخصوص ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدفع مبالغ مماثلة أو أي مبلغ بنهاية عام ١٩٩٩، قال إن العملية التشريعية لتلك الدولة العضو هي التي ستؤكد ذلك.

١٦ - وأوضح أن الآثار المترتبة على الحالة النقدية الإجمالية هي أن المنظمة استمرت في العمل بدون احتياطيات نقدية. وقد كان النقد الحاضر المتاح لها لبدء بعثات جديدة محدودا، كما كانت مرونتها المالية محدودة و لم تتح لها أي مرونة على الإطلاق إذ استمر تأجيل تسديد المبالغ المدين بها لمقدمي القوات والمعدات بغية توفير أساس نقدي ملائم.

١٧ - وفيما يتعلق بالمبالغ المدين بها للدول الأعضاء، قال إنه لم يمكن، بدون توفر نقد كاف، تسديد الدين للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وبنهاية ١٩٩٩، ستكون المنظمة مدينة بمبلغ ٧٢٩ مليون دولار للدول الأعضاء التي ساهمت بقوات ومعدات. بيد أن النقصان، بالمقارنة مع مستوى السنوات القليلة الماضية الذي

كان يتجاوز ٨٠٠ مليون دولار يعزى إلى عمليات إعادة تقييم للدين وليس إلى مدفوعات. وأضاف أن المجموع الكلي للتسديد يُتوقع أن يبلغ ١٥٧ مليون دولار. وقد بُذل كل جهد ممكن لدفع تكاليف السنة الحالية.

١٨ - وبالإضافة إلى مدفوعات الأنصبة المقررة الحالية، تسلمت المنظمة اشتراكات متأخرة بمبلغ ١٦ مليون دولار من الاتحاد الروسي. وقد تفاوضت أيضا بشأن إعادة تقييم معدات، مما خفض المبلغ المدين به لإحدى الدول الأعضاء بزهاء ١٢٧ مليون دولار. ورغم ذلك، ظل دين المنظمة في مستوى عال، نظرا للطلبات المتنافسة على النقد والمستوى الحالي غير الملائم لاحتياطياتها النقدية. ولاحظ أن التصفية المقبلة للالتزامات المتصلة بالقوات والمعدات ستكون بالتالي مرهونة، بصورة كاملة تقريبا، بتحصيل متأخرات الأنصبة المقررة لحفظ السلام.

١٩ - وأكد أن الحالة العامة لها آثار عميقة على المنظمة، إذ أن مجموعة من الدول الأعضاء تقوم حاليا بتمويل مجموعة أخرى، دون أن يلوح في الأفق أمل في تحسن الوضع، وهذه حالة تنطوي على خطر تقويض الاستقرار.

٢٠ - **الأمين العام**: قال إن لأعمال اللجنة الخامسة أهمية مركزية بالنسبة للسلامة الإدارية والمالية والمؤسسية للمنظمة. وتعوّل الأمانة العامة على اللجنة لتوفير الأساس العملي والموارد التي تمكِّن الأمم المتحدة من إنجاز عملها الحيوي في كافة أنحاء العالم. وحين تظهر انشغالات بشأن تقدم المنظمة وأولوياتها وبخصوص ما إذا كانت تحقق توقعات البشر، يكون لصوت اللجنة دور أساسي في طرق تلك الانشغالات وفي وضع المنظمة على مسار فعال. وأضاف الأمين العام أنه يود أن يشاطر اللجنة عددا من هذه الانشغالات.

٢١ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، استهلت الأمانة العامة والدول الأعضاء برنامجا رئيسيا لإعادة التنظيم والتنشيط يهدف إلى إحداث تحول الأمم المتحدة وقيادتها وهياكلها وأدائها. ومن القمة إلى القاعدة، لم يكن الهدف يقل عن إعطاء المنظمة مزيدا من وحدة الهدف، ومزيدا من تماسك الجهود، ومن القدرة على التحرك ومن المرونة في الاستجابة لعالم يتسم بدينامية وتعقد متزايدين.

٢٢ - بعد ذلك بزهاء الثلاث سنوات، يحق القول الآن بأنه تم تحقيق تقدم جيد وحازم. لقد تحسن التنسيق بين كيانات المنظمة المتباعدة جغرافيا، وأصبح أسلوب العمل على نمط اشتغال الوزارات يشكل المعيار السائد. وأُخضعت الميزانية والموظفون لقواعد نظامية جديدة وصارمة. وللمنظمة الآن نائبة أمين عام جديدة، وفريق إنمائي، ونظام لأطر المساعدة الإنمائية، وفي ذلك تحديدات تحقق حاليا آثارا إيجابية وباقية على الأمم المتحدة. وأكد الأمين العام أنه باق على التزامه الثابت بالسعي إلى تحقيق الامتياز، الذي يمثل كفاحا متواصلا.

٢٣ - بيد أنه من الحق كذلك القول بأنه ما زال يتعين إنجاز الكثير قبل أن تتمكن المنظمة من إعلان رضاها عن النفس. ما زال يتعين على عملية تحوّل الأمم المتحدة أن تتصدي لما يعتبر أنه يشكل نهجا للإدارة يحمّل من الأعباء أكثر مما ينبغي ويتسم بالإفراط في التدخل. وما زال يتعين عليها أن توفر المرونة اللازمة للاستجابة للتحديات الجديدة والعاجلة. وما زال يتعين عليها أيضا أن تضع المنظمة على أساس مالي ثابت. ولاحظ أن تلك الانشغالات ينبغي أن تكون الحدود المقبلة للتغيير الجوهري في المنظمة.

٢٤ - وأضاف أن المنظمة تتسم بالإدارة الزائدة في ميادين المالية، والموارد البشرية، وأداء البرامج التي صدر تكليف بها. وثمة أكثر مما ينبغي من القواعد ومن الخطوات. ولاحظ أن عددا مفرطا من الأمور المعقدة بدون موجب كان ينبغي أن تتسم بالبساطة، وأكثر مما ينبغي من الأمور التي تنجَز ببطء

مؤلم في حين أنها كان ينبغي أن تتم بسرعة. وأشار إلى أن هذه الحالة، في منظمة مطالبة بأن تستجيب للأزمات بانتظام، تمثل سبيلا لا مناص من أن يؤدي إلى الإحباط والفشل وفقدان الأهمية.

٢٥ - ولاحظ أنه يمكن اعتبار الأمانة العامة مسؤولة عن بعض جوانب الإدارة الزائدة. ويعني هذا أن الأمين العام له السلطة اللازمة لإصلاح بعض من تلك الجوانب على الأقل. وتبذل الأمانة العامة تبذل حاليا قصاراها للقيام بذلك. وقد بدأ تقصير وتبسيط عملية التوظيف مثلا، ولو أنها مازالت تستغرق وقتا أطول مما ينبغي.

٢٦ - بيد أن بعض جوانب الإدارة الزائدة ناجم عن العدد الوفير من مجموعات القرارات والولايات التي تعتمدها الدول الأعضاء واحدة تلو الأخرى على طول السنوات. وأكد أنه من الضروري أن تصبح المنظمة أكثر توجها نحو تحقيق النتائج، وألا يقاس مدى نجاحها بوفائها بمتطلبات إدارية لا حد لها بل باستجابتها الفعلية للمشاكل الحقيقية والاحتياجات الحقيقية للبشر. وذلك هو السبب الذي اقترح الأمين العام من أجله حدودا زمنية أو ''أحكام أفول'' للمبادرات التي تنطوي على إنشاء هياكل إدارية جديدة أو الالتزام بمبالغ مالية ضخمة، واقترح الانتقال إلى نظام الميزنة على أساس النتائج.

٢٧ - ولاحظ أن التركيز على النتائج ليس مجرد عملية ميزنة، بل هو إحدى الأدوات العديدة المصممة بهدف تمكين الأمم المتحدة من أن تركز على الخدمات التي تقدمها للدول الأعضاء. ومن شأن زيادة الوضوح بخصوص ما يُتوقع تحقيقه من نتائج وأداء أن تسهل أيضا تحديد مسؤوليات كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٢٨ - وأضاف أن الأمانة العامة تحترم حق الجمعية العامة واللجنة الخامسة في وضع النصوص التشريعية. وهو لا يطلب أكثر من أن تحترم الدول الأعضاء، بدورها، مسؤولية الأمانة العامة عن إدارة وتنظيم المنظمة. يجب أن يكون المديرون قادرين على الإدارة. وسوف تبذل الأمانة العامة دوما كل جهد ممكن لتنفيذ الولاية المسندة إليها وهي تريد أن تُخضع للمساءلة. بيد أن رغبتها في العمل بأقصى قدر من عدم التدخل الخارجي لا تقل أهمية عن ذلك.

٢٩ - وإلى جانب تكاثر القواعد المفرط، يوجد عجز حاد في ''القدرة على التصدي لاندلاع الأزمات''، أي بعبارات أخرى، المرونة المالية والتنفيذية اللازمة للاستجابة فورا وبفعالية للتحديات الجديدة. ومن المرجح أنه ما كان أحد يظن في الماضي أن الأمم المتحدة، في خلال السنة السابقة وحدها، سوف تضطلع ببعثتين جديدتين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يعلم أحد ما تخبئه لنا السنة المقبلة، لكن المنظمة يجب أن تكون مستعدة. إن الحلول المخصصة لن تكفي. يجب أن تكون القدرة والمرونة من ضمن مكونات الطريقة التي تعمل المنظمة بها.

٣٠ - بيد أن ذلك ليس ما يحدث حاليا، مثلما يتبين من تمويل عملية الأمم المتحدة في كوسوفو. طُلب رصد اعتماد أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار؛ وأذنت الجمعية العامة بتخصيص مبلغ ١٢٥ مليون دولار؛ وحتى الآن لم يتم تلقي أكثر من ٣٥ مليون دولار. وأدى ذلك إلى بطء يؤسف له في بدء تمويل بعثة تحظى باهتمام كبير وتمس مصالح ذات مستوى عال. يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تحقيق أداء أفضل، خاصة أن الأيام الأوائل تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتحديد طابع أي بعثة وإرساء الثقة فيها.

٣١ - وأوضح الأمين العام أن جزءا من الحل يكمن في توفير اعتمادات احتياطية كافية للأمم المتحدة بواسطة صندوق رأس المال العامل والصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وقد تم الآن استنفاد الصندوق الأول فعليا، في حين

ظل تمويل الصندوق الثاني ناقصا. وأعرب عن الأمل في أن تنظر الجمعية العامة الآن في طرق تسمح برفع مستوى الصندوقين وزيادة مواردهما النقدية من أجل معالجة الطوارئ التي أنشئا من أجلها معالجة أكثر اكتمالا.

٣٢ - والحل مرتبط أيضا بمسألة الموظفين المقدمين دون مقابل. وقد اتُّخذ قرار الاستغناء تدريجيا عن هؤلاء الموظفين لأسباب وجيهة. لكن الأمين العام يأمل أن حلولا بديلة ستتيح للمنظمة المرونة المفيدة جدا التي كانت تلك الترتيبات توفرها.

٣٣ - وأضاف أن ذكر الصندوقين الاحتياطيين لا بد من أن يؤدي إلى إثارة المسألة الأوسع نطاقا من ذلك وهي تمويل المنظمة عموما. ولاحظ أن الأمم المتحدة، حتى لو خُفّضت كثافة هياكلها وآلياتها، وبُسّطت طرق إنجاز عملها، وحُسّنت قدرتها على التصدي لاندلاع الأزمات. ستظل إلى الأبد تعاني من إعاقة قدرتها على النهوض بالولايات التي تسندها الدول الأعضاء إليها، ما لم يتوفر لها التمويل اللازم.

٣٤ - وأشار إلى أنه ذكر في عام ١٩٩٧ أن النجاح في تعزيز الأمم المتحدة سيتوقف بنسبة غير صغيرة على تغير في موقف الدول الأعضاء. واليوم، رغم كل التأكيدات الطيّبة التي سمعناها وكافة المهام الجديدة التي عهدت بها الدول الأطراف إلى المنظمة، فإن المسألة الأساسية قد أُهملت وذلك على نحو يبعث على الأسى الشديد. في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة لميزانيات حفظ السلام والميزانية العادية ٢,١٥ بليون دولار. وقد ظلت في نفس المستوى تقريبا منذ ذلك الحين، ويرجح أن لا تتغير الحالة في نهاية السنة الحالية أيضا.

٣٥ - ورغم الزيادة في عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة، قال الأمين العام إن هذا النبأ السار تحجبه حقيقة أن المتأخرات الإجمالية الأموال المدين بها للمنظمة تجاوزت، لأول مرة على طول الفترة التي يمكنه تذكُّرها، قيمة الأنصبة المقررة لسنة كاملة.

٣٦ - ولاحظ أن الإدارة الرشيدة للأمم المتحدة مستحيلة في هذه الظروف. فالمنظمة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها للدول الأعضاء التي بادرت بتقديم أفراد لعمليات حفظ السلام. وأكد أن تلك الالتزامات التي تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات تشكل عبئا لا مجال لقبوله يثقل كاهل البلدان، وهي كثيرا ما تكون من البلدان النامية التي برهنت عن التزامها بالأمم المتحدة من خلال تعيين أفرادها لخدمة عمليات صعبة وخطيرة في جميع أنحاء العالم.

٣٧ - وبكل بساطة، يتمثل الحل الوحيد في وفاء جميع الدول بالتزاماتها القانونية والأخلاقية بموجب الميثاق وقيامها بدفع المستحقات عليها بالكامل وفي حينها وبدون شروط. وفي انتظار ذلك، قال إنه سوف يطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في التعليق المؤقت لأحكام النظام المالي والقواعد المالية التي تقتضي رد الفوائض إلى الدول الأعضاء. ولاحظ أن هذه الخطوة، رغم أنها لا تشكل، بأي حال من الأحوال، الحل لمشاكل المنظمة، سوف تساعد على التقليل من عجزها النقدي المزمن.

٣٨ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي ما زال يقصد الأمم المتحدة للحصول على خدماتها الفريدة. ولم ينفك الرأي العام العالمي يضع ثقته في المنظمة بوصفها عامل سلام وتقدم. ويريد كل الناس أن يروا أمما متحدة تعمل من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان وأكثر من ذلك. ويعتقد الأمين العام أن تلك الأمم المتحدة في متناولهم. بيد أن بلوغ هذه الأهداف المشتركة يتطلب اتباع طريقة أفضل لإنجاز العمل في المنظمة.

٣٩ - وأمنية الأمين العام بمناسبة الألفية هي أن يتم التوصل إلى طريقة أفضل لتجاوز العقبات الهامة على الدرب المؤدي

إلى منظمة أكثر أمانا وفعالية، ومنظمة أكثر استجابة، وأمم متحدة تكون على أفضل حال ممكن لها.

٤٠ - **السيدة كوربي** (فنلندا): تناولت الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به وهي بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين، فأعربت عن أسفها لكون المنظمة قد تضطر مرة أخرى إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام لتمويل أنشطة مدرجة في الميزانية العادية وبعثات جديدة لحفظ السلام، إذ أن الاقتراض يفرض عبئا لا مجال لقبوله على البلدان المساهمة بقوات ومعدات. وبسبب الزيادة الحديثة الحادة في أنشطة حفظ السلام، تزداد شدة الطابع الإلزامي لضرورة أن تحوّل الدول الأعضاء التزاماتها المشتركة إلى استعداد للوفاء بواجباتها المالية إزاء المنظمة.

٤١ - وأكدت أن قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدفع اشتراكاتها بالكامل، فورا وبدون شروط، ضرورة أساسية لفعالية المنظمة وفاعليتها. والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، تتحمل مسؤولية خاصة إزاء المنظمة؛ وهي أيضا الدولة العضو الوحيدة المستفيدة من الحد الأقصى بنسبة ٢٥ في المائة المفروض على الاشتراكات المقررة للميزانية العادية، ونتيجة لذلك، فإن مستوى نصيبها المقرر أدنى بصورة هائلة من حصتها في الناتج القومي الإجمالي العالمي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن القدرة على الدفع يجب أن تكون حجر الزاوية لجدول الأنصبة المقررة. وفي ١٩٩٦، قدم الاتحاد الأوروبي مجموعة متكاملة تتألف من أربع استراتيجيات لوضع الأمم المتحدة من جديد على أساس مالي سليم: دفع المتأخرات؛ وتنقيح جدولي الأنصبة المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام؛ ومجموعة من الحوافز ومن المثنيات، بما في ذلك زيادة التشدد في تطبيق المادة ١٩ من الميثاق؛ وزيادة الفعالية في إدارة المنظمة. وأعربت عن أسفها لكون مجموعة الاستراتيجيات، ككل، لم تناقش أبدا.

٤٢ - وأكدت أنه لن يمكن للمنظمة أن تحتفظ بأهميتها بالنسبة لأهداف الدول الأعضاء بدون إدارة تتسم بالفاعلية والفعالية. وأثنت على جهود الأمين العام المتواصلة لتحديث الأمم المتحدة. وينبغي للأمانة العامة ألا تدخر جهدا للنهوض بالولايات التشريعية بأقصى قدر من الفعالية والمعقولية. ويجب أن تقوم الدول الأعضاء، من جهتها، بتحديد الأهداف للأمانة العامة وأن توفر لها التوجيه العام في مجال السياسات. وأضافت أنها على ثقة من أن الأمين العام سيدير المنظمة بفعالية وشفافية، بدعم تام من اللجنة الخامسة.

٤٣ - **السيد إينسانالي** (غيانا): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن الحفاظ على السلامة المالية للمنظمة يكتسي أقصى أهمية. وقد كرر حديثا وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين الإعراب عن عميق قلقهم من الحالة المالية غير المستقرة للمنظمة، فضلا عن رأيهم بأن عدم قيام دول أعضاء معيّنة، ولا سيما المساهم الرئيسي، بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها وبدون شروط، هو السبب الأولي لتلك المشاكل. وفي حين أكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء ملزمة قانونا بدفع اشتراكاتها ومتأخراتها وفقا للميثاق، قال ممثل غيانا إنه يقر بالحاجة إلى إبداء التفاهم المتسم بالتعاطف للبلدان النامية العاجزة مؤقتا عن الوفاء بتلك الالتزامات بسبب مصاعب اقتصادية حقيقية.

٤٤ - وأشار إلى أن ممارسة الاقتراض من حسابات حفظ السلام لم تنفك تفرض عبئا جائرا على البلدان النامية التي ساهمت بقوات ومعدات، إذ أن تلك البلدان أبقيت في حالة انتظار التسديد إلى أجل غير مسمى. ولاحظ أن في ذلك شكلا من أشكال المعونة المالية للمنظمة لا يمكن أن يستمر.

وقد تسبب عدم توفر السيولة المالية لأنشطة الأمم المتحدة في تغييم جو الثقة والتعاون الذي يتوقف عليه وجود المنظمة ذاته. وأكد ممثل غيانا أن الحل العملي والنهائي الوحيد لتلك المشكلة التي طال أمدها هو قيام جميع الدول الأعضاء فورا بدفع اشتراكاتها المقررة ومتأخراتها.

٤٥ - **السيد هولبروك** (الولايات المتحدة): قال إنه، نظرا للحالة المالية الصعبة للمنظمة، يتعين تلبية نداء وكيل الأمين العام من أجل اتخاذ إجراءات، وليست حكومة الولايات المتحدة من يتحمل أقل قدر من هذا الواجب. وأشار إلى أن رئيس الولايات المتحدة، في بيان أدلى به حديثا أمام الجمعية العامة، قد وصف الأمم المتحدة بأنها ''ضرورية''. وأعرب عن افتخار حكومته بكونها لم تنفك تشكل أكبر مساهم للأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة وذلك في كل سنة بما فيها السنة الحالية.

٤٦ - وأضاف أنه يعمل حاليا على نحو مكثف مع أعضاء أساسيين في كونغرس الولايات المتحدة للتصدي إلى مسألة المتأخرات. بيد أن تلك الجهود مرتبطة بإجراء إصلاح هام للأمم المتحدة من أجل كفالة أن المنظمة، فضلا عن توفر الموارد اللازمة لها لكي تنجز الأنشطة المعتمدة، سوف تستخدم تلك الموارد على أفضل وجه. وأعلن أن الولايات المتحدة تمنح أقصى أولوية لمجموعتين من المسائل تتعلقان، على التوالي، بالميزانية وبجدول الأنصبة المقررة. ينبغي أن يزداد تبسيط وترشيد عمليتي وضع ميزانية المنظمة وتقييم البرامج، وينبغي تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الميزنة القائمة على أساس النتائج وتطبيق ترتيبات الأفول. وأكد أن قيام الميزانية على أساس الانضباط والإدارة السليمة سوف يعزز موقف وفده في مناقشاته مع أعضاء كونغرس الولايات المتحدة. ويتعين بالتالي أن تقوم الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ على أساس نمو اسمي في مستوى الصفر وأن تتضمن تدابير لتحقيق الفعالية، وتحسينات في الإدارة، ووفورات أخرى لمقابلة أي نمو في الميزانية.

٤٧ - وأشار إلى أن جدول الأنصبة المقررة الحالي قد اعتُمد قبل ٢٥ سنة، حين كانت الأمم المتحدة لا تضم أكثر من ١٤٧ دولة عضوا. وقد حان الوقت لإجراء إصلاح هام من أجل التقليل من تعويل المنظمة أكثر مما ينبغي على عضو واحد أو بضعة أعضاء. وأضاف أن الحد الأقصى لجدول الأنصبة للميزانية العادية ينبغي أن يخفض من ٢٥ إلى ٢٢ في المائة وأن يوضع حد أقصى بنسبة ٢٥ في المائة لجدول الأنصبة لعمليات حفظ السلام. وأكد أن وجود ميزانية معقولة وخالية من الزوائد وجدول أنصبة مقررة متسم بالانصاف أمر أساسي بالنسبة لاستقرار المنظمة المالي وفعاليتها التنفيذية. وأعرب عن استعداد بلاده للمساهمة في تلك الجهود وإدراكها لضرورة أن تدفع حصتها العادلة للأمم المتحدة. وأكد لأعضاء اللجنة في ختام كلمته أن تعليقاتهم سيتم إبلاغها للمشرعين في عاصمة بلده الذين يتحملون المسؤولية الدستورية عن معالجة مسألة المدفوعات للمنظمة.

٤٨ - **السيد شن غووفنغ** (الصين): قال إن السبب الرئيسي للمصاعب المالية التي تقوض قدرة المنظمة على أداء دورها بفعالية هو عدم قيام بعض الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها. وأضاف أن الدول الأعضاء، في معظمها، بذلت جهودا جديرة بالثناء وتمكنت من الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة تامة. بيد أن المساهم الرئيسي لم يدفع متأخراته القائمة منذ أمد بعيد، وذلك لأسباب سياسية داخلية وفي تحد مكشوف للميثاق. وأكد أن التشريع الداخلي لا يمكن أن يُتخذ ذريعة لعدم الدفع. وأعرب عن الأمل في أن تُتخذ إجراءات فورية لتدارك الحالة؛ وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره للجهود التي وصفها ممثل الولايات المتحدة.

٤٩ - وأضاف أنه، رغم أن جدول الأنصبة المقررة الحالي قد اعتُبر من جانب البعض مسؤولا عن المصاعب المالية للمنظمة، فإن ذلك الجدول قد وضع على أساس مفاوضات واسعة النطاق بين جميع الدول الأعضاء، كما أن الممارسة قد أثبتت أنه عادل ومعقول إذ أنه يعكس أساسا قدرة الأعضاء على الدفع. ولاحظ أن بالإمكان تحسين بعض الجوانب التقنية لجدول الأنصبة لكن حياده ينبغي أن يسلم من التشكيك، ولا ينبغي وضع أي حدود قصوى لأي بلد أو من جانب أي بلد.

٥٠ - وأشار إلى أن الأزمة المالية قد أدت بالفعل إلى تأخيرات في تنفيذ بعض البرامج والأنشطة. وينبغي للأمانة العامة أن تصوغ أنظمة وقواعد تكون أكثر صرامة عند الاقتضاء وأن تزيد من إحكام الإدارة المالية، وأن تنهي الانفاق غير اللازم والتبديد، وأن تنجز أقصى ما يمكن بكل سنت تستلمه من الدول الأعضاء. وفي الختام، دعا جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة بنية صادقة.

٥١ - **السيد مابيلانغان** (الفلبين): قال متحدثا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن انشغاله لملاحظة أن الأزمة المالية المتواصلة للأمم المتحدة، التي تعود بالسبب لعدم دفع الأنصبة المقررة، تقوض قدرة المنظمة على تنفيذ برامج وأنشطة صدر تكليف بها. وقد أحاط ممثل الفلبين علما بالتزام وفد الولايات المتحدة بخفض متأخرات حكومته لكنه لا يشاطر الرأي بأن جدول الأنصبة المقررة هو سبب الأزمة المالية. وأكد أن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، رغم مصاعبها المالية الحالية، لم تنفك تعالج مسألة التزاماتها بموجب الميثاق بجدية وتحاول دفع اشتراكاتها فورا.

٥٢ - وأعرب عن أسفه لاضطرار المنظمة إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام لتنفيذ أنشطة مدرجة في الميزانية العادية. وأوضح أن هذه الممارسة، وعدم قيام المساهم الرئيسي بدفع متأخراته عن عمليات حفظ السلام، أديّا إلى التأخير في تسديد مستحقات البلدان المساهمة بقوات ومعدات، وبالتالي إلى زيادة العبء المالي الذي تتحمله بلدان العالم الثالث المساهمة بقوات. وأضاف أنه يجب معالجة تلك الحالة على أساس الأولوية. وهو يرى أن فرض شروط على دفع أنصبة مقررة غير مقبول إذ ينتهك الميثاق نصا وروحا.

٥٣ - ومع أن الدول الأعضاء ينبغي أن تظل متعاطفة مع البلدان التي تعاني من محنة صعوبات اقتصادية حقيقية، فإنه لا يوجد أي عذر لتعمد وقف الدفع لأسباب سياسية. والسبيل السليم الوحيد لاستعادة صحة الأمم المتحدة ماليا هو قيام جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المساهم الرئيسي، بتسوية المتأخرات في وقت مبكر وبدفع الأنصبة المقررة المقبلة في حينها.

٥٤ - **السيد حق** (باكستان): أعرب عن انضمام وفده للمواقف المعرب عنها في البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الحالة المالية غير المستقرة للمنظمة تهددها بالإعسار وتعرض للخطر استقرارها وأعمالها. وأضاف أن أثر السقم الناجم عن الأزمة يتجلى في عدم قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات الشعوب في مختلف أنحاء العالم، وتدني مستوى معنويات موظفيها، وتقلص قدرتها على إنجاز برامج وأنشطة صدر تكليف بها، والصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء نتيجة لذلك. ولاحظ أن الحالة المالية لم تتحسن رغم عملية الإصلاح الكبيرة المضطلع بها في الدورة الثانية والخمسين. ولكي يمكن إكمال عملية الإصلاح بنجاح، يجب تدارك جوانب عدم التيقن المالي.

٥٥ - وأكد أن الممارسة الاستثنائية المتمثلة في الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام لم تعد مجدية نظرا للمتأخرات في ميزانية تلك العمليات، ويمكن أن تعرض للخطر دور المنظمة في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أدت هذه الممارسة أيضا إلى تأخيرات غير عادية في سداد مستحقات الدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات، متسببة بذلك في صعوبات خاصة لبلدان نامية، منها باكستان. ورغم أن باكستان ستواصل تقديم المساعدة في صون السلام والأمن الدوليين، فهي تأسف لكون جهودها وجهود عدد هائل من الدول الأعضاء من أجل بذل المزيد من الجهود فضلا عن الوفاء بالتزاماتها المالية لم تشجع الدولة العضو الأكثر ثراء على احترام التزاماتها المالية.

٥٦ - ولاحظ أن المساهمين الرئيسيين، إن لم يدفعوا متأخراتهم، سيتعرضون إلى خطر فقدان تأثيرهم ومكانتهم في المجتمع الدولي. وليس ثمة مجال لقبول الشروط لوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. وأكد ممثل باكستان أن الدول الأعضاء، وليس الأمم المتحدة، هي التي يجب أن تسوي مشاكل عملياتها التشريعية الداخلية. وأضاف أن قبول أفراد مقدّمين دون مقابل، وفرض حدود زمنية على المبادرات الجديدة، والأخذ بنظام الميزنة القائمة على أساس النتائج، ليست سوى تدابير علاجية مؤقتة تستهدف أعراض المصاعب المالية للمنظمة ولن تكون ناجحة. والحل الدائم الوحيد هو اتخاذ تدابير لمعالجة سبب المشكلة، أي عدم دفع المبالغ المالية الملتزم بها.

٥٧ - وأردف قائلا إنه ينبغي للأمانة العامة، من جهتها، أن تستعيد ثقة الدول الأعضاء عن طريق القيام، بدقة، بتنفيذ قرارات الهيئات التشريعية، وكفالة الاقتصاد والفعالية في استخدام الموارد، وتحقيق مزيد من الشفافية ومن مساءلة مديري البرامج. وأكد أن الجهود ينبغي ألا تهدف إلى خفض التكاليف، بل إلى تحقيق أفضل استخدام للموارد المحدودة المتاحة. وأعرب ممثل باكستان عن تأييده التام لجهود الأمين العام الرامية إلى إدارة الأمانة العامة بكفاءة وفعالية.

٥٨ - وأضاف أن باكستان تأسف لعدم اعتماد الجمعية العامة لأي قرار متعلق بجوهر مسألة الأزمة المالية للأمم المتحدة منذ الدورة الثامنة والأربعين. وأكد أنه يجب التشديد على دور المنظمة الحاسم في التصدي للأسباب الكامنة وراء الأزمات السياسية الدولية، بما فيها الحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي وسيطرة الجهات الخارجية، وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأردف قائلا إن من شأن تمكين الأمم المتحدة من الاستقرار والقدرة على الاستمرار على الصعيد المالي أن يسمح لها بالعمل على نحو فعال ولا سيما من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية لشعوب البلدان النامية. وأشار إلى أن باكستان اقترحت في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أن تنظر الجمعية العامة في الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة من جميع جوانبها طالما أن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة لم يتمكن من تقديم توصيات لمعالجة الأزمة.

٥٩ - **السيد باولس** (نيوزيلندا): قال، متحدثا بالنيابة عن كندا واستراليا أيضا، إن الأمم المتحدة مكلَّفة من قِبل المجتمع الدولي بمعالجة قضايا السلم والأمن الدوليين وهي قضايا معقدة بصورة غير عادية، فضلا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية العاجلة، لكنها تفتقر إلى التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به لكي تقوم بذلك. وفي حين يرحب وفده بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تحقيق مزيد من الفعالية ولا سيما مفهوم الميزنة القائمة على أساس النتائج، فهو يدرك أن المشكلة الحقيقية تكمن في حقيقة أن بعض الدول الأعضاء لا تدفع أنصبتها المقررة بالكامل في حينها وبدون شروط. ولاحظ أن استراليا وكندا ونيوزيلندا لا تندرج ضمن تلك الدول المقصِّرة. وللأسف فإن المدين

الرئيسي للأمم المتحدة هو أيضا المساهم الرئيسي في ميزانياتها، أي الولايات المتحدة. وأكد أنه يجب أن تتم قريبا تصفية المبالغ الهائلة التي ما زالت بذمة ذلك البلد. وأشار إلى أن الدول الأعضاء، حين صدقت على ميثاق الأمم المتحدة، وافقت على تقاسم مصروفات المنظمة وفقا للتقسيم الذي تقوم به الجمعية العامة. وقد أقرت أيضا قاعدة مالية تنص على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها في غضون ٣٠ يوما من تاريخ تسلمها إخطارا بالأنصبة المقررة عليها. وأضاف أن الدول الأعضاء تعتمد الميزانيات العادية للمنظمة وجدول الأنصبة بتوافق الآراء وليس ثمة أي حجة لتبرير عدم دفع الاشتراكات.

٦٠ - وأشار إلى أن المستوي العالي للأنصبة المقررة غير المدفوعة قد استنفد الاحتياطيات المالية المتواضعة للمنظمة وأدى إلى إطالة التأخيرات في التسديد للبلدان المساهمة بقوات. ونتيجة لذلك، فإن قدرة الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية على المساهمة في تلبية احتياجات حفظ السلام الملحَّة قد أصبحت تعاني من ضغوط شديدة. وأعرب عن قلقه العميق مما يبدو من اتجاه صوب الابتعاد عن نظام تمويل عمليات حفظ السلام الجديدة بواسطة أنصبة مقررة. وفي حين أنه قد يكون ثمة حاجة عاجلة للأموال في مرحلة بدء عملية ما، فالوفد النيوزيلندي لا يمكنه أن يؤيد من حيث المبدأ أن تصبح التبرعات الطريقة الاعتيادية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويعتبر هذه الطريقة خطرا يهدد مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يكمن في لب المنظمة. وأوضح أنه يوجد، على صعيد الممارسة، خطر قائم يتمثل في أن المناطق التي لا تقدر على جلب دعم المانحين سوف تُحرم من تلقي الاستجابة التي يحق لها الحصول عليها بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة.

٦١ - ولاحظ أيضا أنه لو تم سداد جزء هام من الاشتراكات غير المدفوعة، لأمكنت إعادة احتياطيات المنظمة إلى مستواها الطبيعي، ولاستعاد احتياطي حفظ السلام رأسماله بالكامل وتسنى دفع المبالغ المدان بها للبلدان المساهمة بقوات بالكامل ورد الفوائض، المستبقاة من فترات مالية سابقة، للدول الأعضاء، أو بالأحرى استخدامها لتعزيز مستوى احتياطي الأمم المتحدة بصورة دائمة، وهذا خيار أفضل لأنه يعطي الأمم المتحدة قاعدة التمويل المأمونة التي تحتاجها.

٦٢ - وأعرب عن رأيه بأنه يجب استعراض تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وأوضح أنه لا يجري حاليا إنفاذ أحكام تلك المادة إلا بعد أن تبلغ اشتراكات الدول الأعضاء غير المدفوعة مستوى الأنصبة المقررة على تلك الدول لفترة ثلاث سنوات عوضا عن فترة السنتين المقصودة في المادة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إعادة تحديد المتأخرات لتصبح اشتراكات غير مدفوعة فور مرور ٣٠ يوما بعد إصدار خطاب الإشعار بالأنصبة المقررة، ويجب حسابها على أساس أكثر تواترا. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ليس لها إلا القليل من العقوبات غير المادة ١٩ لمعالجة مشكلة البلدان التي لا تقوم بالدفع في الوقت اللازم. ولذلك فإن وفده يعتبر اقتراح أن الدول الأعضاء التي لها متأخرات لا ينبغي أن تكون مؤهلة للترشيح للانتخاب في الجمعية العامة جدير بأن يُدرس بجدية.

٦٣ - **السيدة لي** (سنغافورة): قالت إن بيان وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة لم يزد على تأكيد ما كانت الوفود على علم به منذ أمد بعيد. وبالرغم من نص بند جدول الأعمال، لم يتم تحقيق تحسين يُذكر في الحالة المالية للأمم المتحدة، إن تم تحقيق أي تحسُّن على الإطلاق، مما أدى إلى ضغوط على المنظمة في الاضطلاع بأنشطتها وإلى تدني المعنويات. وأضافت أن المناقشة بشأن هذا الموضوع قد تردت إلى مأزق وأصبحت غير مجدية. وقد أكد بعض الدول الأعضاء أن الأزمة المالية مرتبطة بجدول الأنصبة المقررة لكن وفد

سنغافورة يرفض هذا الرأي، إذ أن المشكلة الحقيقية هي التأخير في دفع الأنصبة المقررة أو عدم دفعها من جانب بلدان معيَّنة، منها المساهم الرئيسي. وفي حين أسهم هذا البلد بموارد هامة في تمويل الأمم المتحدة فهو، بوصفه الدولة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم، له مصلحة في التصدي للتحديات والتهديدات الدولية لمصلحته الوطنية. وأكدت أن الولايات المتحدة، إذ لا تفي بالتزاماتها للمنظمة، بالرغم من حقيقة أن حالتها الاقتصادية جيدة، تتجنّى على الدول الأعضاء التي دفعت فورا المستحقات عليها، بما في ذلك البلدان النامية التي تواجه مصاعب سياسية واقتصادية حقيقية.

٦٤ - وأردفت قائلة إنه يتعين، طبعا، مساءلة الأمم المتحدة بشأن كل دولار تنفقه. وقد حققت المنظمة تقدما في هذا الصدد. وتترسّخ فيها حاليا ثقافة المساءلة والشفافية، في حين ازداد الانضباط فيما يتعلق بالميزانية وتحسُن استخدام الموارد. وقد ازداد الاضطلاع بعمليات حفظ السلام اتساما بالطابع المهني، الأمر الذي أدى إلى خفض مستوى الأنصبة المقررة. وتثبت هذه التطورات الإيجابية أن الأمين العام وأعضاء فريقه يبذلون حاليا قصارى جهدهم لتلبية طلبات الدول الأعضاء وبصورة خاصة المساهم الرئيسي.

٦٥ - وأعلنت ترحيب وفدها بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة، وبالتزام الممثل الدائم لذلك البلد بأن يجعل من تصفية المتأخرات التي تدين بها الولايات المتحدة للأمم المتحدة إحدى أولوياته. وكما قال الرئيس كلينتون، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة. بيد أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون فعالة إلا بالقدر الذي تسمح لها به الدول الأعضاء. ولا يمكن للمنظمة أن تعوِّل إلى أجل غير مسمى على الاقتراض من حسابات حفظ السلام، ويجب أن تتاح لها موارد كافية لأداء الدور الذي حددته الدول الأعضاء لها. وبالتالي فإن سنغافورة تحث جميع الدول الأعضاء على التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لدفع اشتراكاتها بالكامل في حينها وبدون شروط، قبل أن تنهار الأمم المتحدة تحت ثقل أعبائها المالية.

٦٦ - **السيد هاشمي** (ماليزيا): قال إن وفده يود أن يضم صوته إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأعرب عن بالغ قلق ماليزيا من الحالة المالية الخطرة للأمم المتحدة، وهي حالة ظلت دون تغيير رغم النداءات المتكررة لإدخال تحسينات عليها. ويظل السبب الرئيسي لمصاعب المنظمة المالية متمثلا في عدم قيام بعض الدول الأعضاء، ولا سيما المساهم الرئيسي، بدفع أنصبتها المقررة بالكامل في حينها وبدون شرط. وأضاف أن وفده لا يشاطر الرأي بأن جدول الأنصبة المقررة قد أسهم، بصورة من الصور، في تلك الحالة.

٦٧ - وقد دفعت ماليزيا معظم المستحقات عليها بالكامل وفي حينها رغم الأزمة المالية التي يعاني البلد منها ورغم حقيقة أن الأمم المتحدة مدينة لها بزهاء ٢٠ مليون دولار مقابل تكاليف قوات ومعدات كانت ماليزيا قد ساهمت بها في عمليات مختلفة لحفظ السلام. ولا مجال بالتالي إلى قبول أن تستمر بعض الدول في تجاهل التزاماتها بموجب الميثاق. ولاحظ أن ديون المساهم الرئيسي تمثل مبلغا تافها بالمقارنة مع حجم اقتصاده ومركزه ونفوذه في المنظمة. وإنه لمن قبيل الظلم الصارخ أن يتعين على بلدان نامية تحمُّل الأعباء المالية للأمم المتحدة نيابة عن دول لها القدرة على دفع أنصبتها المقررة لكنها غير مستعدة للقيام بذلك.

٦٨ - وأضاف أن اقتراح الأخذ بنظام حوافز وعقوبات بغية تحقيق تحصيل أفضل للاشتراكات جدير بأن يُنظر فيه بجدية. وأكد أن الدول الأعضاء التي تدفع أنصبتها المقررة

ينبغي أن تكافأ، في جملة أمور، عن طريق عقود الشراء، في حين تتعرض الدول التي تدفع في وقت متأخر إلى عقوبات إضافية، إذ أن الجزاءات المنصوص عليها في المادة ١٩ من الميثاق غير كافية. بيد أنه ينبغي لأي نظام عقوبات جديد أن يضع في الاعتبار قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٦٩ - وأردف قائلا إنه تم تحقيق تقدم هائل من خلال الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة: تحسنت الفعالية وتم التقليل من التبديد، وخفض عدد الموظفين. بيد أنه لن يمكن للأمين العام، بدون تمويل ملائم، أن يكمل عملية الإصلاح ولن تتمكن المنظمة من خدمة الدول الأعضاء بنجاعة وفعالية. وبالتالي، يتعين على الدول الأعضاء أن تصفي متأخراتها وأن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها وبدون شروط. ورحب في هذا الصدد بالتزام الممثل الدائم للولايات المتحدة وتمنى له أن ينجح حيث فشل الآخرون.

٧٠ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن الدول الأعضاء هي التي تُسند للأمم المتحدة الولايات التي تخوّلها العمل وتتيح لها الأموال والوسائل اللازمة لنجاحها. ويتعين على الدول الأعضاء أن تتحمل تلك المسؤولية عوضا عن اتخاذ الأمم المتحدة كبش فداء لمواراة أوجه قصورها. وأكد أنه يجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجالات منع النزاعات ومعالجة الأزمات والتنمية الطويلة الأجل. ولاحظ أن تحقيق الأمن الجماعي له ثمنه. وبالتالي، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية للمنظمة والدول الأعضاء الأكثر قوة هي التي تتحمل واجب أن تكون قدوة للآخرين.

٧١ - ومع ذلك، فقد اضطر الأمين العام، من سنة ١٩٩٥، الى الاقتراض بقدر كبير من حسابات حفظ السلام لمواجهة أزمات السيولة النقدية المتكررة، ولولا ما أبدته البلدان المساهمة بقوات من حسن استعداد وصبر، إذ قبلت التغاضي عن عدم تسديد الأمم المتحدة مبالغ ضخمة لها، لما تمكنت المنظمة من الاستمرار في تمويل أنشطتها. وأكد أن المستوى المرتفع الحالي لمتأخرات التسديد للبلدان المساهمة بقوات يمثل، ببساطة، أمرا غير مقبول. وأضاف أن الأمم المتحدة إذ تفتقر إلى ما يكفي من رأس المال أو الاحتياطي، لا يتوفر لديها الكثير من المرونة إن كانت لها أي مرونة على الإطلاق. وفي حين أن الأمانة العامة قد حققت معجزات بواسطة المبالغ الضعيفة وغير المستقرة المتاحة لها فإن ممارسة الاقتراض من حسابات حفظ السلام تتسم على أقل تقدير بعدم الحذر وتنطوي على خطر أن تؤدي إلى كارثة.

٧٢ - وأردف قائلا إن النرويج، التي تساهم بزهاء ١٠٠ دولار عن كل فرد من مواطنيها في شكل أنصبة مقررة وتبرعات، تؤيد تماما مقترح الاتحاد الأوروبي الداعي إلى إجراء مجموعة شاملة من الإصلاحات المالية تشمل دفع المتأخرات، وإصلاح جدول الأنصبة المقررة، وحوافز وعقوبات مالية، وإصلاحات إدارية. بيد أنه لا يعتقد تجويع الأمم المتحدة بحرمانها من الموارد سوف يؤدي إلى إحداث تغيير مفيد. وفي الواقع، فهو يرى أنه ينبغي تعزيز المنظمة، فضلا عن زيادة فعاليتها. وأكد أن المنظمة يجب أن تحصل على موارد كافية لإنجاز الولايات المسندة إليها، ويجب السماح بالنمو الحقيقي في الميزانية حين يكون ذلك لازما. وينبغي ألا تضطر المنظمة إلى الاستعانة بالصناديق الاستئمانية وغيرها من ترتيبات الميزانية الممثلة لتمويل الأنشطة ذات الأولوية. وفي نفس الوقت يجب النظر في أي مقترحات يقدمها الأمين العام من أجل إيجاد طرق جديدة وابتكارية لتحسين الحالة المالية. والنرويج مستعدة للعمل على زيادة قوة الأمم المتحدة سياسيا وماليا على حد السواء.

٧٣ - **السير جيريمي غرينستوك** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تمثل أكبر دائن للأمم المتحدة بالقيمة الصافية. وفي حين أن الولايات المتحدة هي المساهم الرئيسي، فإن مديونيتها المتواصلة، والأبدية حسبما يبدو، قد أساءت إلى

سمعتها. ورغم أنه يرحب بالتزام الممثل الدائم للولايات المتحدة بمعالجة تلك الحالة فإنه لم يعد هناك متسع من الوقت.

٧٤ - ولاحظ أن حضور عدد كبير من الممثلين الدائمين يُظهر قلق الدول الأعضاء من الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة ووعيها بالأهمية الاستراتيجية للجنة الخامسة في الوقت الذي تزداد فيه طلبات المجتمع الدولي لخدمات الأمم المتحدة. وربما أن اللجنة لم تحصل في الماضي على الأهمية التي تستحقها، غير أنه من مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تكفل من خلال مشاركتها أن تكون اللجنة في مستوى مسؤولياتها.

٧٥ - وأضاف أن ممثلة فنلندا، في البيان الذي أدلت به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قد شددت على المسائل الكلية التي يجب أن تعالج على النحو المناسب من أجل كفالة مستقبل آمن للأمم المتحدة. ومثلما أكدت عليه في بيانها، فإن الأمين العام هو المسؤول عن إدارة المنظمة بفعالية وشفافية. وستعمل المملكة المتحدة على كفالة احترام تقسيم المسؤوليات، بما في ذلك داخل اللجنة، وتدارك الحالة الخطيرة لمالية المنظمة.

٧٦ - **السيد أبو الغيط** (مصر): قال إن الحالة المالية المتدهورة ناتجة أساسا عن عدم قيام بعض الدول الأعضاء بالدفع. وقد اضطرت الأمم المتحدة مرة أخرى إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام بغية تأمين السيولة المالية، مما أعاق عملية التسديد للبلدان المساهمة بقوات. ومن المفارقات أن الدول النامية التي ساهمت بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام يجرى إرغامها على تمويل المنظمة بسبب عدم الدفع من جانب دول أعضاء أخرى لديها قدرة مالية أكبر.

٧٧ - وأضاف أن الحالة المالية المتدهورة قد أعاقت تنفيذ البرامج والأنشطة التي أصدرت الهيئات التشريعية تكليفا بها، فضلا عن عملية الإصلاح الطموحة الهادفة إلى تحسين فعالية المنظمة. وأشار إلى أن حركة بلدان عدم الانحياز، المجتمعة في دوربن، جنوب أفريقيا، قد كررت حديثا تأكيد أهمية دفع الاشتراكات المقررة لكل من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، بالإضافة إلى دفع المتأخرات.

٧٨ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الحالة المالية للأمم المتحدة مازالت تتسم بخطورة قصوى. يتجاوز إجمالي متأخرات الدول الأعضاء للمنظمة ٢,٥ بليون دولار. وأصبحت مشكلة التدفق النقدي حادة، فأرغمت الأمين العام على الاقتراض من حسابات حفظ السلام بغية تمويل أنشطة الميزانية العادية. وأكد أن الحالة مفزعة بصورة خاصة في الوقت الحاضر الذي يجري فيه توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بقدر هام ويزداد فيه الطلب على موارد المنظمة. وفي حين يواصل الأمين العام تنفيذ الإصلاحات، فإن من الصعب عليه أن يفعل ذلك في مناخ أزمة مالية دائمة. وكما ذكر الوفد الروسي مرات متكررة، فالأزمة ناتجة عن عدم وفاء دول أعضاء معينة بالتزاماتها المالية للمنظمة وعن استمرار التفاوت بين جدول الأنصبة المقررة والقدرة الحقيقية للدول على الدفع.

٧٩ - وأشار إلى أن الاتحاد الروسي، رغم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها، قد دفع أنصبته المقررة للميزانية العادية بالكامل، ودفع خلال الست سنوات الماضية مبالغ زائدة على أنصبته المقررة لميزانية حفظ السلام، إذ قام تدريجيا بتصفية متأخراته في ذلك الميدان. ونتيجة لتلك المدفوعات، فإن المتأخرات الوحيدة التي مازالت بذمته تتعلق بعملية حفظ سلام واحدة.

٨٠ - وأضاف أن إحدى الأولويات في الدورة الحالية تتمثل في اعتماد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠ ٢٠٠١. ويمكن بصورة واقعية تحقيق مستوى نمو بالقيمة الإسمية في مستوى الصفر عن طريق تعزيز فعالية الأنشطة البرنامجية، واعتماد تدابير إضافية لتحقيق وفورات، وتأمين الانضباط الصارم فيما يتعلق بالميزانية. وأعرب عن استعداد الاتحاد الروسي لمواصلة الحوار البناء مع جميع الدول الأعضاء لإقامة أمم متحدة مستقرة ماليا وفعالة.

٨١ - **السيد كاروهانغا** (أوغندا): قال، متحدثا بالنيابة عن أعضاء الجماعة التعاونية لشرق أفريقيا، أوغندا وتنزانيا، وكينيا، إن رؤساء الدول والحكومات قد تعهدوا في أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة بأن يمنحوا القرن الحادي والعشرين منظمة تكون مجهزة وممولة ومهيكلة بحيث تخدم بفعالية الأمم التي أنشئت باسمها. بيد أن الحالة المالية الخطيرة للأمم المتحدة، بعد مرور أربعة سنوات، ما زالت تثير قلقا بالغا. وقد حان الوقت للتصدي إلى الأزمة المالية بغية بناء أمم متحدة من النوع الذي يستحقه عالم القرن الحادي والعشرين.

٨٢ - وأكد أن عائدات الاشتراكات المقررة المستثمرة في الأمم المتحدة جيدة، وأن التمويل على أساس يمكن التنبؤ به أساسي بالنسبة للنجاح على المديين القصير والطويل. وأضاف أنه يتفق مع مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض المساهمين الرئيسيين هو الذي يسبب حاليا الأزمة المالية للأمم المتحدة. ولن يسو أزمة التدفق النقدي إلا الالتزام السياسي من جميع الدول الأعضاء بالامتثال للواجبات الملزمة قانونا الواردة في الميثاق، وطالما ظلت هذه المسألة بدون حل فإن كل الجهود الأخرى لخفض النفقات والإصلاح وإعادة الهيكلة لا يمكن أن تنجح.

٨٣ - وأشار إلى أن البلدان النامية تنتظر من الأمم المتحدة أن تؤدي دورا حيويا في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، وهي ترحب بالتزام الأمين العام بتعزيز المؤسسات ذات الولاية الإنمائية، لكن هذا الهدف لن يمكن بلوغه بدون موارد كافية. وفي هذا الصدد، أكد من جديد ضرورة تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بجعله في مستوى مكافئ لمستوى مكتبي جنيف وفيينا ومن خلال تزويده بالقدر الكافي من الموارد والموظفين لينهض بولايته.

٨٤ - وأكد أن الدول الأعضاء هي التي تتحمل مسؤولية إنجاح جهود الأمين العام الرامية إلى تأمين وجود أمم متحدة قوية وقادرة على الاستمرار، وذلك عن طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. ويجب أن تتصدى الدول الأعضاء معا إلى حالة الطوارئ المالية وأن تتوصل إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتحقيق أساس مالي مستقر للمنظمة. ولاحظ أن من مصلحة الأجيال المقبلة أن تنجح تلك الجهود المشتركة.

٨٥ - **السيد رودريغز باريلا** (كوبا): قال إن وفده يؤيد تماما البيان المدلى به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الأمم المتحدة، طيلة أكثر من عقد كامل، واجهت مشكلة متكررة متعلقة بتمويلها وأن أسباب تلك المشكلة معروفة جيدا: عدم وفاء المساهم الرئيسي، الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها المالية ومحاولاتها فرض شروط على بقية الدول الأعضاء. وقد حاولت حديثا جعل الموافقة على ولايات، بما في ذلك بعض الولايات في الميدان السياسي، مشروطة بتمويلها من التبرعات، وذلك في انتهاك مباشر للمادة ١٧ من الميثاق. وقد طالبت بتخفيضات غير مناسبة في ملاك الموظفين وحاولت فرض تقرير حد أقصى للميزانية واعتماد سياسة نمو للميزانية في مستوى الصفر، في انتهاك جلي لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وعلى صعيد الممارسة، فإن الولايات المتحدة، نظرا لحجم متأخراتها للميزانية العادية، قد خفضت النصيب المقرر عليها.

٨٦ - وفي نهاية ١٩٩٨، كانت حصة الولايات المتحدة تبلغ ٧٦ في المائة من متأخرات الميزانية العادية و ٦٣,٧ في المائة من المتأخرات الكلية. لكن شركات الولايات المتحدة باعت للأمم المتحدة سلعا وخدمات تصل قيمتها إلى ٤٧ في

المائة من المعاملات الكلية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كانت حصة الولايات المتحدة تبلغ نسبة ٦٠ في المائة من المتأخرات الكلية، ومع ذلك فقد اشتريت نسبة ٦١ في المائة من السلع والخدمات من ذلك البلد بالذات. وأعرب عن الرأي بأن إحدى الوسائل لتدارك أزمة السيولة يمكن أن يتمثل في حرمان البلدان التي لها مستوى متأخرات مرتفع من الأهلية للمشاركة في عملية تقديم العطاءات للحصول على عقود الشراء.

٨٧ - وأضاف أن عددا هاما من الدول الأعضاء قد حاولت الوفاء بالتزاماتها المالية بقدر ما سمحت به إمكاناتها المالية وأقرت بأن قرارات هيئاتها التشريعية لا تنطبق إلا داخليا. وقد دفعت كوبا، من جهتها، بالكامل متأخراتها للميزانية العادية وخفضت حجم المبلغ الذي تدين به لميزانية حفظ السلام، رغم الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها.

٨٨ - **السيد لغوايلا** (بوتسوانا): قال إن الإعفاء غير القانوني من الالتزامات هو السبب الجذري للمصاعب المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا. وأكد أن الاستمرار في أي وقف للدفع بموجب أي عذر سياسي يتعارض مع أحكام الميثاق ويجب عدم التغاضي عنه. ولاحظ أن إضفاء طابع سياسي على مسائل الميزانية يشكل تطورا خطيرا ويجب ألا يُقبل.

٨٩ - وأضاف أن الاقتراض من حسابات حفظ السلام يتسم بعدم الحذر اقتصاديا، وهو غير مستدام. ومما يؤسف له إلى أقصى حد أن هذا الاقتراض يجري على حساب التسديد للدول الأعضاء التي برهنت عن التزامها بالسلام والأمن العالميين من خلال توفير قوات ومعدات لعمليات حفظ السلام. ورغم أن الأمانة العامة تبذل جهودا متواصلة لتسديد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء، فإن مرور الوقت، إذا لم يمكن تعجيل العملية، قد يثني الدول عن المشاركة في مبادرات لحفظ السلام في المستقبل. وأقر بالتسديد الجزئي الذي حصلت عليه حكومته حديثا عن مشاركتها في البعثة في موزامبيق. وأكد أن بوتسوانا ستواصل المشاركة في أنشطة حفظ السلام كلما وحيثما أمكن ذلك، لكنه يحث على بذل كل جهد ممكن لتسديد المبالغ المستحقة لجميع الدول المعنية وهي في معظمها بلدان نامية.

٩٠ - **السيد سيخوف** (بيلاروس): قال إن بعض علامات التحسن كانت قد بدت في وقت سابق من السنة في التدفق النقدي للمنظمة، وقد حدث تحسن طفيف في عجز الميزانية، لكن التدهور الحالي للحالة المالية يثير الفزع، خاصة في الوقت الذي يجري فيه إنشاء بعثات جديدة لحفظ السلام. وأكد أنه يجب إيجاد تسوية نهائية لتمكين المنظمة من الخروج من مأزقها المالي الدائم.

٩١ - وأضاف أن اللجنة ينبغي أن تركز على المسائل المترابطة المتعلقة بإعطاء الأمم المتحدة أساسا ماليا مستقرا، وواجب الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية، وإيجاد طرق ووسائل لزيادة الفعالية المالية. ورأى أنه لن يمكن تحقيق أساس مالي مستقر إلا حين تُدفع كل الاشتراكات بالكامل وبدون شروط. وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها بالكامل من ٧٥ في ١٩٩٤ إلى ١١٧ في ١٩٩٨، وهو يأمل أن يتحقق مزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

٩٢ - وفيما يتعلق بالمتأخرات، قال إنه يجب وضع معايير واضحة تأخذ في الاعتبار أسباب المتأخرات. وإذا كانت المشكلة غير خاضعة لسيطرة الدولة العضو لا ينبغي فرض أي جزاءات بصورة آلية. ولاحظ أن جدول الأنصبة المقررة ذو صلة مباشرة بالمسألة وأن اللجنة ينبغي أن تنظر فيه بالتفصيل في الدورة الحالية بغية اعتماد جدول جديد عالمي في دورة الألفية للجمعية العامة. وينبغي أن يستند الجدول الجديد إلى مستويات التنمية الحالية وإلى توقعات التنمية المتوسطة الأجل.

٩٣ - وفي الختام، كرر تأكيد وفده المتمثل في أن القدرة على الدفع يجب أن تظل المعيار الأساسي لتحديد الأنصبة المقررة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠